

يجب رفض مبادرة الملك حسين تجزئة بين الأرض والوطن والدولة المستقلة

المبادرة ، شانا خاصا ببحته فيما بعد الطرفان الاردني والفلسطيني . وهكذا تدعو المبادرة الملكية منظمة التحرير وحلفاءها للقيام بدور "شاهد الزور" في مؤتمر دولي مثلما اراد السادات ، وقتل ، استخدام الاتحاد السوفيتي ومؤتمر جنيف الدولي للتصديق على اتفاقية سينا، الثانية التي مهدت لاتفاقات كامب ديفيد]

بشير البرغوثي

ان منظمة التحرير لا تستفيد اي شيء من هذه المبادرة بل ربما خسرت كل شيء لو قبلت بها . فالتحرك المشترك يعني اي "تحرك مشترك" باتجاه تعزيز دور ومكانة منظمة التحرير وحريتها في التحرك على الارض الاردنية ، ويستبعد كفاحية ، بل ان وسائل الاعلام الاردنية تجتهد لتوسيع شقة الخلاف بين سوريا ومنظمة التحرير .

ولهذا فان التحرك المشترك المطلوب هو توفير مظلة فلسطينية للتحرك المصري الاردني الذي من اجله تمت اعادة العلاقات الدبلوماسية ، وبه بشر كل من مبارك وبطرس غالي وارناح لكل من ريفان وشعمون بيرس . من كل هذا نريد التأكيد على ان المطلوب ليس تحركا فلسطينيا اردنيا مشتركا بل تضامن كفاحي عربي يجري التحرك العربي المشترك على ارضه ، ويكمن التقيد خلاله دقيا ومبدئيا بقرارات قمة فاس العربية وقرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني .

ان ما يساعد على استعادة الارض ويبرز من اتساع رقعة المؤيدين لذلك هو طرحها كما هي في الواقع ، كوطن لشعب محروم من وطنه . ولا يجب ان تقبل منظمة التحرير باى طرح آخر لانه في نهاية الامر لا يبعد الارض ويغرف المنظمة من مضمونها . وبامكان الدين يمكن ان يستهينوا بخطر استبعاد مسألة تقرير المصير وفضلها على الارض واعتبارها قضية ثنائية تحل بعد استعادة الارض كما تدعو لذلك مبادرة الملك حسين ان يتذكروا مؤتمر اريحا عام ١٩٥٠ ، واعادة احياء البرلمان الاردني ، والاجراءات العديدة على الجسور وفي الضفة والقطاع لتوسيع قاعدة التأييد للنظام الاردني على حساب منظمة التحرير .

ان النظام الاردني ، وهذا ما تؤكده المبادرة التي طرحها ، يريد منظمة تحرير تعطي تحركه مع النظام المصري نحو المشاريع الاميركية المصادقية . وهو يدرك انها ان فعلت ذلك ، تفقد مصداقيتها ، وتهد له الطريق للحلول مكانها .

وهذا ما يجب ان يأخذه في الاعتبار المشاركون في دورة عمان ، وان يعلنوا بوضوح ورفضهم الحازم للمبادرة الاردنية ، لان اي اجراء اقل من ذلك حتى لو كان الرفض المبطن يجلب الضرر على منظمة التحرير وعلى مستقبل الحوار من اجل اعادة الوحدة الى صفوفها ، وعلى علاقاتها مع اصدقائها وحلفائها على الصعيدين العربي والدولي .



تهديد جبان بأكوت ضد فيلنيسيا لانفر

ذكرت الزميلة "الاتحاد" :

قامت مجموعة فاشية ، ليلة الاحد الماضي ، باقتحام مكتب المحامية فيلنيسيا لانفر في القدس وكنيت على بابها : "فيلنيسيا لانفر" آشفستيت (اي تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية) "موتك قريب" كما كتبت هذه المجموعة كلمات نابية بحق المحامية وانتزعت الجرس الكهربائي المثبت على جوانب مدخل المكتب . وعلى الفور قامت لانفر ، صباح يوم الاثنين بتقديم شكوى رسمية الى الشرطة التي وعدت بالقيام بتصوير الشعار التهديدي وبالتحقيق في الحادث . وفي حديث هاتفي مع المحامية لانفر اعربت عن اعتقادها بأنه ، على ضوء نشاط حركة "كاخ" الفاشية الارهابي ، لا يستبعد ان يكون اصحاب هذا التهديد الجبان ينتمون الى هذه الحركة .

ان المبادرة نفسها تحجب عن ذلك من خلال ما قاله الملك حسين في خطابه عن التقدم بالاتفاق الاردني الفلسطيني المطلوب للعرب ثم للعالم . معنى هذا ان المبادرة المقصودة سوف تتضمن اقل ما قبل به العرب في قرارات قمة فاس حتى يكونوا بحاجة الى اقعاع ، وانه لا بد من استخدام ممثل اصحاب القضية ، اي منظمة التحرير حتى تقول للعرب ان عليهم القبول بالمبادرة الملكية ، ومنل ذلك تقولوا لاصدقاء العرب الذين ايدوا قرارات فاس . بل مطلوب ايضا من هيئة الامم المتحدة التخلي عن كل القرارات التي اتخذتها تايبدا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٧٥ ، والاكتفاء بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وهكذا تتحول مقولة "الضغطة" على اميركا الى ضغطة قلمي على العرب واصدقائهم وحلفائهم للتخلي عن المواقف التي ايدوا الشعب الفلسطيني على اساسها ، وشطب القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني ، ودعوتهم الى مساندة "تحرك" يقوم على استجداء الولايات المتحدة واسرائيل ويجرد الارض من صفتها كوطن للشعب الفلسطيني ، والشعب من حقه في تقرير المصير .

لقد اكتسبت القضية الفلسطينية كل هذا التعاطف والتأييد من قبل الراي العام العالمي باعتبارها قضية شعب محروم من حقه في تقرير مصيره واقامة دولة المستقلة وقبل ان تطرح على هذا الاساس ، اي منذ عام ١٩٥٠ ، وحتى عام ١٩٧٤ ، وقبل بروز منظمة التحرير ودورها والنضجات الهائلة التي قدمتها كانت القضية الفلسطينية في زوايا الاهمال ، وكان طرح القضية كقضية ارض منزولة عن شعبها وطموحاته المشروعة لا تحظى باهتمام يذكر في محافل الراي العام العالمي . ولم يحقق اي قرار من قرارات الامم المتحدة لا بخصوص الارض ولا بخصوص قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين . وكل ما حققته مقولة الارض مقابل السلام هو تسليم منظمة المثلث في عام ١٩٤٩ مقابل هدنة بين النظام الاردني واسرائيل .

وبامكان اي مواطن فلسطيني ملاحظة ان التقدم الذي تحقق للقضية الفلسطينية ، رغم كل المؤامرات والاعتداءات ، في السنوات العشر الاخيرة يفوق بما لا يقاس وضع هذه القضية في السنوات الخمس والعشرين للوصاية الاردنية والعربية . فلماذا اذن يراد اعادة هذه القضية الى الوضع الذي كانت عليه في السابق وتحديد اى الايام الاولى التي اعقبت هزيمة عام ١٩٦٧ ؟

هناك عشرات النزاعات الحدودية في العالم - قضية والخلاف على كشمير بين الهند والباكستان هي قضية ارض وكلا البلدين يطرحانها على اساس الارض مقابل السلام ومع ذلك ما زالت بغير حل منذ عام ١٩٤٨ ، وليمال اي من المتحسين لمقولة الارض المجردة من صفتها الوطنية مقابل السلام من يهتم في العالم بقضية كشمير ؟ وليمال نفسه ايضا من سيهتم في العالم بالمطالبة ، حتى على الصعيد العربي ، وهناك مثل لواء الاسكندرون ، باعادة ارض الى النظام الاردني اكثر مما يهتم بها وطنيا لشعب محروم من الوطن وحق تقرير المصير ؟

اذا كان توجه التحرك المطلوب هو للعرب وللراي العام العالمي وبيهدف لتوحيد التضامن مع الشعب الفلسطيني ورفع مستوى الضغطة على القوى التي تحرمه من حقوقه الوطنية ، فان الامر البيديهي ان يستند هذا التحرك الى طرح القضية الفلسطينية على حقيقتها ، اي قضية شعب محروم من وطنه وحقه في تقرير مصيره عليه ؛ ولكن ، كما يتضح من اقتراح الملك حسين ، ليس هذا هو المقصود . والتحرك المطلوب هو في اتجاه اولئك الذين يعارضون قيام دولة فلسطينية مستقلة وفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، اي في اتجاه اميركا واسرائيل بالتحديد . ان هذا الطرف ، اي الطرف الاميريكي الاسرائيلي هو وحده الذي يتصدر المعارضين لحقوق الشعب الفلسطيني ، ويصر على اعتبار النزاع القائم مجرد نزاع اقليمي على ارض مختلف عليها . ومن اجله تقدم مبادرة الملك حسين هذا النزاع المجاني من قرارات الامم المتحدة . وعن التأييد العالمي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . ومن اجله ايضا تضع المبادرة الملكية شرطا مسبقا امام المؤتمر الدولي الذي توافق عليه وهو عدم بحث تقرير المصير والاقترار على بحث موضوع الارض .

ان المبادرة تريد تطمين كل من اميركا واسرائيل بان المؤتمر الدولي سيكون وفق مشروع ريفان ، وان منظمة التحرير التي تدعو المبادرة الى اشتراكها في المؤتمر ، ستكون مهمتها حسب المبادرة معارضة اي طرف عربي او دولي يطرح قضية حق تقرير المصير باعتبارها ، حسب

لنعت النظر الى ان جهدا كبيرا قد بذل وببذل اقل للمرحمة او للطنن في شرعية دورة عمان الفلسطينية ، الى درجة طفت ، عند هذه المرحلة القضية الامم وهي مبادرة الملك حسين الى الدولة المذكورة .

مبادرة عادية او ثانوية حتى تضع في حيز النصاب والشرعية ومختلف الشؤون التي تمثل دعوة الى التخلي عن جمل النهج الذي اتبعه في حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية .

حين يطالب في خطابه بتحرك مشترك اردني اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ووفق مقولة السلام التي كان قد طرحها في خطابه في الامم المتحدة في جلستها الاستثنائية في ١٩٧٠ ووفق استناده الى ذلك القرار بأنه ليس للامم الصلاح في اضع العرب ثم العالم بمبادرته ، واكد على سفة والظلمة التي لحقت للشعب الفلسطيني من شان الشعبين في هذه المبادرة وحدها ولا دخل لاي طرف اخر فيه .

ما هذه المبادرة التي يعلن الملك الامم حوجب الامم على ان لا تقدم ، اعلن الملك موافقته على مؤتمر التحرير .

من غير ان يكون له اي دور في المبادرة الا عبارة "التحرك الذي يبتدئ على حد تعبير احد اعضاء المجلس القومي" ، لا فرق ؛ ويتناسى ان عدد من ياتون عن علاقات الشعبين الشقيقين والسلام ياتون باقوى علاقات التضامن الكفاحي والقومي ، الى ان الامم المتحدة لا بد من علاقات التضامن الكفاحي والقومي ، في الصلابة من عنها الكثيرون وهي لم تتغير ، فالقوانين والاعتدات والمعتقدات والملاحقات والحرمات والسياسات التي تتبذل والتنظيم والتعبير وحتى اقتناء جواز سفر في كل الظروف ، كما يعرفها ، واكثر ، عدد غير قليل من الامم المتحدة التي ياتيها الشعب الفلسطيني المجتمعين في عمان .

ان مبادرة الملك حسين وما تطرحه وسائل الصحافة والاذاعة لها تحاول الايهام بان مجرد الموافقة على المبادرة هي اعتراف بالارض .

من السؤال ماذا يضيف التحرك الاردني المشترك الى التحرك القائم الان ؟ وما مدى فائدة التحرك الاردني المصري المشترك .

من غير ان يكون له اي دور في المبادرة الا عبارة "التحرك الذي يبتدئ على حد تعبير احد اعضاء المجلس القومي" ، لا فرق ؛ ويتناسى ان عدد من ياتون عن علاقات الشعبين الشقيقين والسلام ياتون باقوى علاقات التضامن الكفاحي والقومي ، الى ان الامم المتحدة لا بد من علاقات التضامن الكفاحي والقومي ، في الصلابة من عنها الكثيرون وهي لم تتغير ، فالقوانين والاعتدات والمعتقدات والملاحقات والحرمات والسياسات التي تتبذل والتنظيم والتعبير وحتى اقتناء جواز سفر في كل الظروف ، كما يعرفها ، واكثر ، عدد غير قليل من الامم المتحدة التي ياتيها الشعب الفلسطيني المجتمعين في عمان .